إقتصاد

عصام شلهوب

إستفاد منها اللاعبون الكبار وراكموا أرباحهم سروع: لا تأثير لإقفال صيرفة على المواطن

منصة صيرفة من القرارات العلاجية الموقتة التي اودت باقتصاد لبنان وبثروات اللبنانيين المقيمين وغير المقيمين، وبالطبقة الوسطى وازدياد اعداد الفقراء. اذ مَن استفاد منها هم اللاعبون الكبار ليراكموا الارباح ويحموا ثرواتهم على حساب المودعين الذين ائتمنوا المصرف على جنى عمرهم، فبخرته الدولة باستدانتها هذه الاموال، واتى اللاعبون الكبار في السوق على البقية

منذ اطلاق منصة صيرفة في ايار 2021 تحت ذريعة دعم رواتب القطاع العام، تحولت الى منجم للتجار والسماسرة والصرافين والمصرفيين، منهم من حقق ارباحا بملايين الدولارات في حين لم ينل موظفو القطاع العام من المنصة سوى الفتات. اذا حصل اي تغيير سريع في النهج القائم تحت اي حال، لجهة الغاء منصة صيرفة من دون ايجاد البديل، وحصول اي خلل في التعاميم المتخذة وتطبيقها، سيفقد التوازن في السوق بين الليرة والدولار، وحينها سيفلت الاخير في السوق السوداء. هل هناك ضرورة لاستمرار منصة صيرفة ام لا؟ سؤال يجيب عنه الخبير المصرفي والمالي الدكتور جو سروع في حديث لـ"الامن العام" قائلا "يجب ان تستمر صيرفة وان تستعمل فقط للهدف الاساسي الذي انشئت من اجله، الى حين انتخاب رئيس للجمهورية وتعيين حاكم مصرف مركزي جديد".

■ هل لعبت منصة صيرفة دورا اجتماعيا عندما اطلقها مصرف لبنان؟

□ قبل ان يطلق المصرف المركزي منصة صيرفة، استفاد المستوردون والشركات والمصارف والمودعون الكبار من عملية تمويل دعم استيراد المحروقات والمواد الغذائية والادوية وفقا للقرارين 158 و161. اذ تمكنوا من سحب 80% من اموالهم من خلال بيعهم الدولار بفارق كبير مقارنة بسعر الصرف في السوق الموازية، والسماح لهم بجني الارباح من خلال الاعتماد على فارق الاسعار بين السوق اللبنانية والاسواق الخارجية. وقد تمكنوا في بعض المرات من تحقيق ارباح بلغت نحو مليارين و800 مليون دولار خلال ايام قليلة. هذه خسارة لحقت بموجودات المركزي وبالودائع، اذ لم يستفد المودعون الصغار شيئا لا بل فقدوا قيمة مدخراتهم. ولا بد من التذكير بعمليات التهريب التي فاقت كل التوقعات. عندما لم يعد هناك من امكانات للدعم وارتفع سعر الدولار بشكل لافت، اطلق "صيرفة" اولا لتثبيت سعر الصرف، وثانيا لدعم المودعين الصغار والسماح لموظفي القطاع العام بسحب رواتبهم بالدولار وفق سعر صيرفة. هنا يمكننا التلميح الى دور صيرفة الاجتماعي المحدود الذي ساعد هذه الطبقة الاجتماعية على الشعور بالراحة المزيفة. اذ سمحت صيرفة للموظف او المواطن العادي بتحقيق ربح لا يتجاوز 15 دولارا في احسن الحالات. علما ان المبالغ المتداولة على صيرفة من القطاع العام كانت محدودة لا تتجاوز 35 مليون دولار، قياسا الى حجم المبالغ التي استفاد منها اللاعبون كبار. وتمكنت المصارف من تحقيق الارباح الكبيرة بعدما تقاضت عمولة بنسبة 5% على كل عملية سحب "كاش" وبالدولار. وتمكن التجار من سحب دولارات المواطنين والموظفين من خلال رفع الاسعار الفاحشة للسلع كلما ارتفع سعر الدولار. فتحت صيرفة بازارا طويلا وعريضا، وكان مقوننا نظريا لكنه عمليا لم يكن مراقبا. هذه المراقبة لم تتم بدليل ان نواب الحاكم قالوا خلال مؤتمرهم الصحافي انه "اسيء استعمال صيرفة". لم تنتج صيرفة مردودا اجتماعيا مجديا للناس، اذ استفاد منها مَن يملك المال الذي يستطيع تدويره مع غياب الشفافية بالمطلق. من المؤكد ان الناس لم تستفد من صيرفة في ظل الغلاء المستشري، وايضا لأن القيمة الشرائية لذوي الدخل المحدود هي دون ما كانت عليه منذ اشهر قليلة خلت. مَن يقوم بعملية المراقبة والتدقيق على التضخم في ظل الاسعار المدولرة، وما هي الفائدة من قياس التضخم بالليرة اللبنانية، ولماذا لم تصدر الجهات المعنية قياس التضخم بالدولار وهو الاصح والاكثر دلالة. في النتيجة العملية، لم يكن لصيرفة دور اجتماعي بالمعنى الصحيح للكلمة، لأن الناس خسرت اكثر مما ربحت من هذه الفوضى المتفلتة الموجودة وفي ظل غياب المؤسسات والرقابة.

■ اي ان وجود صيرفة او عدمه سيان، اذن لماذا استمرت؟

□ صيرفة اساءت الى المواطنين واضرت بهم. ونسبة المنفعة التي استفادوا منها مباشرة دفعوها بطريقة غير مباشرة على كل مشترياتهم، والتضخم "اكلها واكل" معاشاتهم.

■ عمليا ماذا يعني التهديد باقفال منصة صيرفة او استمرار العمل بها؟

□ لا تأثير لاقفالها على المواطن العادي، والنقطة الاساسية المطلوبة هي الرقابة على التضخم والتسعير. يعاني لبنان اليوم من ارتفاع في الاسعار، وبوجود هذه الفوضى في الاسواق لا يمكننا تحديد ما يربحه الناس من صيرفة، لذا فان وجود صيرفة او عدم وجودها سيان. ان كل هذه التدابير غير مجدية، لأن المطلوب والمجدي هو عودة عمل المؤسسات والمراقبة وتطبيق القوانين بحرفيتها ومضمونها.

■ الا يحتاج هذا الامر الى قيام الدولة؟

□ بالطبع يحتاج الى قيام دولة بكل مؤسساتها، دولة القانون. لا شيء يمنع من ابقاء الاسواق مفتوحة، علما ان الانفتاح الكامل للاسواق اثبت ضرره خلال الايام الصعبة، وتحت ما يسمى حرية الاقتصاد، فرط الوضع وتدحرجت الطبقة الوسطى الى خط الفقر بعدما خسرت ايداعاتها وتهاوت رواتبها الى اقل من 70 دولارا وحتى 50 في الشهر، من دون اغفال وجود نحو مليون ونص مليون مواطن تحت خط الفقر. تحتاج كل هذا الامور الى حلول سريعة خصوصا واننا في بلد غير منتج ويدار بطريقة سيئة، اذ دفعنا ثمن القرارات السريعة للمسؤولين خلال السنوات الثلاث الماضية خسائر كبيرة جدا توازي بقيمتها تلك التي دفعت منذ التسعينات وحتى عام 2019. كل الصعوبات التي واجهتنا تم حلها بشكل موقت، والموقت عندنا دائم ومزعج جدا. كيف سيكون الحل ما دامت ادارة السياسة النقدية موقتة؟ لننظر الى وضع الدولار اليوم والذي يتراوح سعره بين 89 الف ليرة و90 الفا، فما "عدا ما بدا"؟

■ من يقف وراء هذا الواقع؟

□ مَن يريد لنواب الحاكم ان ينجحوا، خصوصا واننا في بلد تفوق فيه قوة السوق السوداء على الاسواق الشرعية والصرافين المجازين؟ فكيف يمكن ان تعمل؟

الخبير المالي والمصرفي الدكتور جو سروع.

> السلطة للقرار وليس للتنفيذ

■ نواب الحاكم لمحوا الى الاستقالة اذا لم تقر خطة اقتصادية تحقق التوازن، والتوقف عن دعم الدولة خارج نطاق قانون النقد والتسليف؟

□ قال النائب الاول لحاكم مصرف لبنان خلال مؤتمره الصحافي في حضور النواب الاخرين انهم "سلطة تقريرية وليست تنفيذية. لكن المجلس المركزي في مصرف لبنان اصدر قرارا يمنع مس التوظيفات الالزامية". اذا لمن تكون القوة قانونا، هل هي للقرار او للتنفيذ، طبعا هي للقرار، فمَن يأخذ القرار هو الذي ينفذه. كان مطلوبا اعلام الناس بموقف الرفض وعقد مؤتمر صحافي في حينه لاطلاع الجميع على ما يجري. ولكن كانت الحجة انه ممنوع عليهم الحديث في الموضوع، وهي غير مقنعة. هي ليست مسألة ادارية داخل المصرف المركزي، بل هي مسألة لها علاقة بالبلد وباموواله. كيف تهدر هذه الاموال وهم يعارضون الصرف من الاحتياط الالزامي، لماذا لم يتكلم نائب الحاكم في حينه، ولماذا سكت عن انفاق 38 مليار دولار ليحافظ اليوم على 9 مليارات. ماذا يعني كل ذلك؟ لا يريدون الان التدخل في السوق، فمن يتحمل الخسائر التي راكمها البنك المركزي خلال كل الفترة بين شراء الدولار على سعر وبيعه للناس بسعر مرتفع؟. ماذا كنتم تفعلون في ذلك الوقت؟ كنتم تراسلون وزارة المال اعتراضا فقط لتسجيل موقف؟ لماذا سمحتم بالصرف على سعر 191 و194 الف ليرة للدولار، من دون الاعتراض علنا متمسكين بقرار المجلس المركزي؟ الاموال لم تعدها الدولة، ومن ثم هل خرجت الاموال التي صرفتها الدولة من حسابات المصرف المركزي ام من حسابات وزارة المال؟ اكيد خرجت من حسابات الوزارة، مما يعني ان حسابات الوزارة مع حسابات المصرف المركزي مكشوفة. يجب على الدولة ان تعيد الاموال التي استدانتها. فلو تعثر مواطن على دولارين في البنك، يتم الحجز على منزله. الا يصح على وزارة المال ما يصح على المواطن؟ كان موقف الحاكم بالانابة اليوم، يشير الى البدء بمرحلة جديدة من التعاطي مع مصرف لبنان عنوانها التشريع قبل الانفاق. ماذا يعني ذلك؟ هذا يعني انسوا الماضي ولا تسألوننا عنه، الى مَن نتوجه بالسؤال عنه؟ ان عملية التشريع المطلوبة حاليا هي حماية لنواب الحاكم، علما انهم يشكلون جزءا من الانهيارات التي حصلت منذ العام 2019. والا ما هو المبرر للقول انك سلطة تقريرية، علما ان المسؤول هو الذي يقرر وليس الذي ينفذ.

■ في ظل هذا الواقع هل هناك ضرورة لاستمرار منصة صيرفة؟

□ يجب ان تستمر صيرفة ويجب ان تستعمل فقط للهدف الاساسي الذي انشئت من اجله الى حين انتخاب رئيس للجمهورية وتعيين حاكم مصرف مركزي جديد. يجب ان تستمر صيرفة شهريا مثل التعاميم التي كانت تصدر كل شهر، وينبغي منعها عن الناس الذين لا يحتاجون الى استعمالها.